

أزمات الدولة الوطنية في العالم العربي في ظل التحولات الإقليمية Crises of the national state in the Arab world in light of regional transformations

لزهر وناسي⁽¹⁾ مسعود البلي⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة باتنة 1، الجزائر، Lazharouanassi@gmail.com

⁽²⁾ جامعة باتنة 1، الجزائر، messaoud.elbelli@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/07؛ تاريخ القبول: 2020/12/28؛ تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهتم هذه الدراسة بتحليل معضلات الدولة الوطنية في المنطقة العربية في سياق التحولات الإقليمية الجديدة المتعددة المستويات، والتي ساهمت في تعميق أزمات الدول العربية نتيجة للتراكمات التاريخية والأيدولوجية والسوسيوقافية، والتي حالت دون بناء دولة المؤسسات القادرة على التكيف مع التحولات الدولية الجديدة، حيث واجهت هياكل الدولة المهترئة تحديات من عوامل مركبة اجتماعياً، سياسياً واقتصادياً ووجود ولاءات إثنية.

لذا فالتحولات الإقليمية العميقة تندرج ضمن ظهور تحديات ومشاكل أفرزتها العولمة النيوليبرالية بإرثها القبيح للحضارة الغربية. عالج المقال واقع الدول العربية من حيث تجسيد شرعيتها على العصبية والعلاقات العشائرية وعلى تقديس شخصية الحاكم، وتدهور أوضاعها الداخلية بسبب بهشاشة بناء دولة ما بعد الاستعمار وغياب قواعد مرسخة لانتقال وممارسة السلطة، وهو الوضع الذي أدى إلى اندلاع الثورات ما صاحب ذلك من تغير في ديناميكيات القوة والنفوذ في المنطقة؛ حيث تحولت الثورات من احتجاجات سلمية لإسقاط الأنظمة الحاكمة إلى فوضى عارمة، تسببت في انهيار وتفكك عدة دول عربية.

كلمات مفتاحية: الأزمة، القوة، الدولة الوطنية، العالم العربي، التحولات الإقليمية.

Abstract:

This study analyzes the plight of Arab countries in the context of the new multi-level regional transformation, which helps to deepen the crisis of Arab countries due to the accumulation of history. Ideological, cultural and social workers, without the establishment of a state capable of adapting to new international changes, face challenges in the structure of the state, from social compounding factors to politics. The existence of economy and national loyalty. Therefore, the profound regional changes are the challenges and problems brought about by globalization and Neo liberalism inherited from the value of Western civilization. In this paper, the legitimacy of Arab countries is reflected in the reality of the sanctification of ethnic relations and ruling personality, as well as the deterioration of its internal conditions due to the fragility and lack of rules of post-colonial countries. Established the transfer and exercise of power, which led to the outbreak of a revolution in the dynamic change of power and influence in the region, in which the revolution of peaceful protest had been overthrown from the ruling regime. Great chaos led to the collapse and disintegration of many Arab countries.

Keywords: Crisis, force, nation-state, Arab world, regional transformations.

المقدمة:

شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة عدة تحولات إقليمية ولدت مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي كان لها الأثر البارز في تعميق معضلات الدولة الوطنية في العالم العربي، وهي المتغيرات التي أفرزتها ظاهرة العولمة على صعيد التحولات القيمة في العلاقات الدولية بوجه عام، وعلى صعيد كينونة الدولة العربية في حد ذاتها. والتي بدأت تتآكل شرعيتها بفعل جملة من الظواهر والديناميات التي ساهمت في بلورة الانقسامات المجتمعية الحادة واتساع نطاق صراعاتها وأزماتها البنيوية العميقة، نتيجة لتدخل القوى الإقليمية في الصراعات

الداخلية للدول العربية ووفقاً لأجندتها واستراتيجياتها في الهيمنة على الدولة الوطنية في العالم العربي.

ورغم أن العالم العربي ظل خارج موجات التغيير والتحولت السياسية التي اجتاحت عد مناطق من العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن التحولات الدولية الجديدة التي تزامنت مع الحراك العربي، أدت إلى ظهور موجات عنف جديدة لم تشهدها المنطقة العربية طيلة عقود طويلة، حيث اعتبرت في نظر الخبراء تحدياً مباشراً لكل من المجتمع ومؤسسات الدولة في حد ذاتها، نظراً لتنامي حالة الإحتقانات الداخلية في إطار الحركات الاحتجاجية ذات الصبغة السياسية والإجتماعية، أو تلك المرتبطة بالمسألة الطائفية والجهوية والمناطقية، وصولاً إلى مسألة الصراع حول هوية الدولة وضوابط الهيمنة عليها.

تدفعنا هذه القراءة الجديدة لمتغيرات الواقع العربي، إلى محاولة الاقتراب من أسباب أزمات الدولة العربية، بناءً على محدودية ما حققته الدولة الوطنية العربية منذ نشأتها، وذلك من خلال فحص الديناميات والسياقات المختلفة التي تمثل عوامل ومحددات لهذه الأزمات، والتي يمكن الاعتماد عليها في محاولة بناء مقارنة شاملة لأعراض الأزمة في الدولة العربية ضمن سياقات البيئة العالمية، والوقوف على أثر التحولات الإقليمية الجديدة في تعميق هذه الأزمات، حيث بدأت تطفو نقاشات فكرية حادة في أغلب الدول العربية حول آليات ومعايير وضوابط التصدي لهذا النمط الجديد من التحديات الإقليمية. من أجل تجاوز معضلات الدولة الوطنية في زمن التحولات الإقليمية الجديدة، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى البحث عن إيجاد مداخل ومقاربات نظرية للحد من أزمات الدول العربية ومنع انهيارها من خلال تصورات معيارية متوافقة تماماً مع واقع المجتمعات العربية، وذلك عبر محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة أقطار العالم العربي على تجاوز أزمات الدولة الوطنية في ظل التحديات الإقليمية الجديدة؟

وقد جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة للإجابة على هذه الإشكالية من خلال ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: أزمات دولة ما بعد الاستعمار في العالم العربي:

المحور الثاني: أثر التحولات العولمية في تعميق أزمات الدولة العربية.

المحور الثالث: أزمات المرحلة الانتقالية في ظل الثورات العربية.

المحور الأول: أزمات دولة ما بعد الاستعمار في العالم العربي

1- أزمة الهوية Identity crisis .

غداة الاستقلال، وعند ولادة الدولة القطرية في العالم العربي Arab world، تنازعتها على الأقل ثلاث هويات متنافسة، وهي الهوية الوطنية، الهوية القومية، والهوية الدينية. وكان من شأن كل اختيار أن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية، فالدول التي إختارت أن تؤكد أو تختلق هوية وطنية قطرية نهائية، صدمت مشاعر مواطنيها الذين كانوا يسعون للإلتحام في كيان حضاري أوسع مثل الأمة العربية أو الأمة الإسلامية⁽¹⁾.

فمن الناحية التاريخية، لم تنشأ الهوية القومية العربية نتيجة التحول الاجتماعي والاقتصادي، بل نشأت من خلال الوعي السياسي في مقاومة الاستعمار، التي أدت إلى تقرير المصير الجماعي في دول مستقلة ذات سيادة أو تابعة لأحد المعسكرين خلال الحرب الباردة⁽²⁾. وهنا تميزت البلدان العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار، بغلبة بنى التمثيل التقليدي السابقة لقيام الدولة الحديثة، حيث يقوم هذا التمثيل التقليدي على قاعدة التمثيل العصبوي الهوياتي، المستند إلى معادلة توازن محددة لا تخل بأرجحية العصبية الكبرى الحاكمة، قبلية كانت أم عشائرية أو طائفية، بل حتى عائلية (ممالك الخليج)⁽³⁾.

في هذا السياق؛ يعتقد "برهان غليون" أن تسييس العروبة وأدلجتها، واعتبارها هوية سياسية للفرد والمجتمع وصفة للدولة، هي مثل تسييس الدين والمذهب

(1)- محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 21، 59.

(2)- مروان بشارة، العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2013، ص 164.

(3)- عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2001، ص 22.

Religion and doctrine واعتباره هوية الدولة، وهي التغيرات التي ساهمت في تعزيز الانقسام العمودي في المجتمع العربي⁽¹⁾.

إن ترجيح فكرة الأمة - ذات الجذور الدينية- على فكرة الدولة، جعل الفكرتين منفصلتين في أكثر الوعي العربي، فارتضى قسم أغلب من العرب أن يتمسك بفكرة الأمة من دون أن يلح عليه الهاجس بوجوب التعبير عنها سياسياً في دولة موحدة⁽²⁾، فقد كان من النتائج الأولى لميلاد الدولة القطرية العربية إحياء الجدلية العميقة للصراع بين منطق الجماعة (العربية والإسلام) الذي يتغذى من التاريخ الطويل، ومنطق الدولة الوطنية التي تتغذى من النظام الدولي وعلاقات القوة والمصالح العالمية. الأمر أدى إلى التنازع بين الانتماء للإسلام والعروبة، أو الانتماء للدولة الوطنية⁽³⁾. حيث أصبحت الهوية الدينية للدولة تمثل تهديداً لبقاء الدولة القطرية المستندة لمبادئ علمانية تتعارض مع مسعى الدولة الدينية المستوحاة من ممارسات الخلافة الإسلامية خلال القرون الوسطى، غير أن بعض القادة العرب؛ استطاعوا إقناع الشعوب العربية بفكرة الممالك والإمارات التي انتشرت في دول الخليج خاصة، والتي تمحورت حول الجمع بين المتناقضات، بإدراج الهوية الدينية في انتقال السلطة عن طريق التوريث المستند للتقاليد العشائرية والمتناقضة مع جوهر الدولة العلمانية والهوية الوطنية المستندة لفكرة المواطنة للجميع بغض النظر عن العرق والجنس والدين⁽⁴⁾.

وفي سبيل حل هذه الإشكاليات، حاولت بعض الدول العربية الدفاع عن الهوية القومية العربية كهوية نهائية، واعتبرت السيادة القطرية مرحلة مؤقتة مفروضة عليها، غير أنها اصطدمت بمشاعر التكوينات الإثنية غير العربية (الأكراد)، كما اصطدمت بدول قطرية أخرى من جيرانها رفعت شعار الدولة القطرية بدل القومية العربية، كما قررت دول أخرى

(1)- جاد الكريم الجباعي، "الاندماج الاجتماعي في بلد واحد: من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني"، في: أحمد بليكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، ط1، ماي 2014، ص ص135، 136.

(2)- عبد الإله بلقزيز، "آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 443، جانفي 2016، ص20.

(3)- برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط4، 2007، ص239.

(4)-KumarasWamy, "how ami ? The identity crisis in the middle east", **Middle East Review of International Affairs**, vol10,no 01, march 2006, p64.

الهوية الإسلامية (السودان) التي اصطدمت بمشاعر الأقليات الدينية الأخرى⁽¹⁾.

لقد شعرت النخب العربية بنقص في الاكتفاء الكياني للدولة، ويتعلق الأمر بالتقسيم الكولونيالي للدول العربية، حيث لم تعترف الشعوب العربية بالدولة القطرية القائمة بعد حقبة الاستعمار ورفضت تسميتها (دولة وطنية)، كما أن الحركات الوطنية National movements ذاتها التي كانت تريد نزع السلطة من الأجانب، إصطدمت بالحركات الإسلامية التي كانت تهدف إلى إعطاء الدولة القطرية هوية إسلامية بحتة، تستمد أصولها من الشريعة وتطبقها في سياسات الدولة العربية الحديثة⁽²⁾.

ومما سبق؛ يتبين من تشخيص واقع الدولة في العالم العربي، أنها لم تتأسس على هوية واضحة، وأنها لم تحسم بعد في هويتها النهائية، كما أن تأسيسها برر بهوية لا تحظى بإجماع مواطنيها، وعلى خلاف الدولة في أوروبا، فالدولة العربية لم تفلح في تحقيق الاندماج الاجتماعي، وتقدم نفسها إطاراً جغرافياً وسياسياً لعيش مواطنيها وانتظامهم، حيث تؤكد الدراسات الأكاديمية أن الدولة العربية تعيش في هواجس كثيرة، وأهمها هاجس الخوف من التفكك والاندثار⁽³⁾. المتأتي من عوامل سوسيو اقتصادية وثقافية وأخرى سياسية سلطوية، تشكل في مجملها معاول هدم لأية محاولة لبناء دولة وطنية عربية، مثل الدول الوطنية التي نشأت في سياقات تاريخية أخرى تخطت المعوقات الناشئة عن العوامل السابق ذكرها.

2- أزمة الشرعية crisis Legitimation.

من الواضح بمكان لكل راصد ومتتبع للسياق السياسي العربي الحالي، أن أنظمة الحكم العربية تعاني بشدة من أزمة شرعية متفاقمة، تعود في جزء كبير منها إلى أسباب هيكلية، مرتبطة ببناء الدولة القطرية الحديثة في العالم العربي، وبنية هذه الأزمة تكاد تكون ذاتها في العديد من الأقطار العربية، ولها ثلاثة أبعاد متراكمة ومتداخلة، وهي: التراكمات التاريخية الموروثة التي تنزع إلى التسلطية، البعد الأيديولوجي

(1)- محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب، مرجع سبق ذكره، ص 66، 60.

(2)- جاد الكريم الجبالي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

(3)- الحزب الشيوعي السوري الموحد، "أزمة الهوية أم أزمة اندماج"، جريدة النور، سورية، العدد 711، 22

شباط 2016. تم تصفح الموقع في: 2018/2/17 <http://www.an-nour.com>

Ideological dimension الذي يتخذ من التراث الديني محورا رئيسيا لتفاعلاته، والبعد المؤسسي الذي يشمل التناقضات التنظيمية إقتصادية وإجتماعيا وثقافيا في المجتمعات العربية⁽¹⁾.

ففي أعقاب الاستقلال عن الاستعمار، قامت الدول العربية بالأخذ بنموذج الحكم المركزي بوصفه مصدر شرعية كل الأنشطة السياسية والاجتماعية، وأن الشرعية الحقيقية تكمن في يد رئيس الدولة سواء كان الحاكم ملكا King أو رئيسا President مما أدى إلى تقليص دور المجتمع المدني لصالح الدولة، ورغم أن الدولة العربية أخذت على عاتقها مسؤولية البناء Building والتنمية، إلا أنها لم تستطع تحقيق ذلك، ولا توفير نوع من الشرعية السياسية لها، لأن الدولة لم تنسجم مع توجهات القوى الاجتماعية، ولم تكن انعكاسا لمطالبها، كما أنها لم تعبر عن المصالح المتعددة، بل أصبحت عبارة عن أنظمة لا شرعية بامتياز، تعمل على بناء نمط من المشاركة السياسية المحدودة والمراقبة والموجهة⁽²⁾.

هذا التصور عن كيفية بناء الحكم، ولد فيما بعد أزمة الشرعية السياسية، التي تعبر بجلاء عن عجز النظام السياسي العربي، ورفض المحكومين الانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية، ويرجع افتقار الدولة العربية للشرعية، إلى كونها ككيان سياسي لم تتطور بصورة مستقلة عن شخص الحاكم، حيث وصفت الدولة العربية باللاعقلانية لأنها تركز في تجسيد شرعيتها على العصبية والعلاقات العشائرية وعلى شخصية الحاكم⁽³⁾. كما إستندت النخب الحاكمة في العالم العربي إلى شرعية القوة Legitimacy of power* أ والغلبة بتعبير ابن خلدون لحفظ سلطتها وإعادة إنتاجها. ومن جانب آخر مهم، يعاني البناء السياسي للسلطة في الدول العربية من هشاشة

(1)- أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، 2008، ص 376-377.

(2)- حافظ أبو سعدة، "الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط: الحكم المركزي الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، ربيع 2007، ص 60-61.

(3)- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981، ص 146.

*اقتربت الشرعية في العالم العربي بالقوة، حيث تماهت السلطة بالعنف في الثقافة السياسية لمجتمعاتها، فلا يوجد حاكم عربي ترك كرسي الحكم عن طوعيته منذ أربعة عشر قرنا إلا نتيجة إغتياله أو موته، والتوريث آلية تداول السلطة في أغلب الحالات.

تأصيلية على مستوى إنتاج الخطاب التنظيري السياسي في مقارنة مسألة التنازع على السلطة والافتئات عليها، إذ تشكل وضعية الدساتير العربية، أهم أسباب تأزم الشرعية في هذه الدول، حيث أن أغلبها بعد نيل استقلالها، سعت عبر دساتيرها إلى تبرير حكمها وإيجاد الشرعية لها، وإحكام قبضتها للبقاء مدة أطول في الحكم، مما دفعها إلى كتابة دساتير تركز السلطات بيد الحاكم، الأمر الذي أنتج استبداد سلطويًا مزمنًا كان حجر عثرة أمام أية مساعٍ لإحلال الديمقراطية وانتقال السلطة في هذه الدول⁽¹⁾.

لقد تنوعت محاولات بناء الشرعية في العالم العربي، من إنجاز المشروع التنموي إلى النضال من أجل الوحدة القومية National Unity، إلى مواجهة الخطر الصهيوني Zionism، وإذا كان بعض هذه النظم قد نجح نسبيًا في تحصيل قدر من الشرعية والرضى الجمعي بسلطته بسبب مواقفه القومية، إلا أنه سرعان ما شهد إخفاقًا ذريعًا في تحقيق المشروع The project الذي أقام عليه أركان شرعيته⁽²⁾.

بوجه عام، تعد أزمة الشرعية من أهم وأخطر تحديات بناء الدولة القطرية في العالم العربي، حيث لم يندشأ كيان الدولة القطرية عن إجماع مدني وسياسي متماسك ومندمج، وإنما أتى كيان الدولة عن طريق إجماع أهلي عصبوي⁽³⁾، حيث تحولت الدولة العربية إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند ممارستها للسلطة على أساس قبلي أو طائفي أو ديني، أو تأخذ بنمط الديمقراطية الشكلية، وفي معظم الحالات يعتبر القمع بديلاً عن الشرعية، حيث تعمل النظم العربية على استخدام الوسائل القسرية كضمانات لتأمين بقائها في سدة الحكم.

المحور الثاني: أثر التحولات العولمية في تعميق أزمات الدولة العربية.

لم تعد ظاهرة العولمة؛ كما كان يعتقد البعض، تهتم بالجانب الاقتصادي، وتعميم النمط الاستهلاكي الغربي فحسب، بل هي عولمة اقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية،

(1)- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص180.

(2)- علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص138، 139.

(3)- عبد الإله بلقزيز، "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، تم تصفح الموقع في:

www.swissinfo.ch/media/cms/2018/02/19

تعمل على إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة في مختلف المجالات، وطالت بتأثيراتها جميع الشعوب في مختلف أرجاء المعمورة، ومنها الشعوب والمجتمعات العربية التي لم تكن في منأى عن تلك التحولات والتأثيرات في مختلف الميادين السياسية والسوسيو اقتصادية، والتي تركت جملة من الاختلالات والتحويلات ذات الصلة بالبناء السياسي والمعياري لظاهرة السلطة والدولة في الدول العربية.

1- متلازمة اختلال التنمية وفشل الاقتصاد في العالم العربي.

شكلت آليات العولمة تحدياً أساسياً لمسار بناء الدولة القطرية في العالم العربي، وتمثلت تلك التحديات في العضلات التنموية التي واجهتها الدول العربية، بسبب التغيرات الهيكلية في العلاقات الدولية التي تزامنت مع تنامي دور فواعل العولمة.

ففي سياق العولمة الاقتصادية، تجنح أغلب المؤسسات المالية الدولية، بإعتبارها مؤسسات تتحكم فيها الدول الكبرى إلى فرض شروط تعجيزية على النظم التسلطية، مقابل إستفادتها من تسهيلات وقروض مالية لتحسين أوضاع الحريات العامة، وضمان حقوق الإنسان، وبذلك لم يعد بإمكان دول العالم الثالث والدول العربية التي تعاني من أزمات تنموية من موقع قوة بشأن إعادة جدولة ديونها الخارجية Debt Rescheduling، أو قصد الحصول على قروض جديدة، حيث تجد نفسها في نهاية المطاف مجبرة على قبول تلك الشروط التعسفية arbitrary conditions⁽¹⁾.

فالنسبة للمنطقة العربية، لقد فشلت كل السياسات في الدفع بها إلى مرحلة الإقلاع في التنمية الاقتصادية، وعجزت إستراتيجيات وسياسات التنمية للوصول بأي قطر عربي إلى مرحلة الإقلاع التنموي، واتجهت الدول العربية نحو إستراتيجية الانفتاح في الوقت الذي فشلت فيه سياسات الانغلاق السالفة⁽²⁾، حيث ساهمت شروط المؤسسات المالية والعالمية في ظهور إختلالات اقتصادية ومالية على المستويين الداخلي والخارجي في معظم البلدان العربية، وتمثلت أساساً في الإنفاق الحكومي Government spending الكبير في المجالات غير الإنتاجية، وتزايد الإنفاق العسكري وارتفاع الأسعار،

(1)- عبد الإله بلقزيز، الإصلاح السياسي والديمقراطية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ط 1، 2007، ص 94-95.

(2)- طاهر كنعان، "الإمكانات الإقتصادية العربية"، المستقبل العربي، العدد 252، فيفري 2000، ص 96.

وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وأنماط توزيع الدخل التي نشأت بفعل السياسات الاقتصادية الخاطئة⁽¹⁾.

من جهة أخرى، سيطرت الاهتمامات الاقتصادية القطرية على حساب المصلحة القومية العربية، وبرز تدني مستوى التعاون المتبادل بين الدول العربية، وارتفاع مستوى الاعتماد على الدول الأجنبية، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على إمكانية قيام بنية اقتصادية قومية، وإلى تعثر العمل العربي المشترك في الميدان التكامل الاقتصادي. الذي أصبح فشلاً مزمناً له تداعيات اجتماعية خطيرة على الشعوب العربية التي تختزن رغبة جامحة لممارسة التغيير عن طريق العنف، الذي تبقى دوافعه هي انهيار وعود التنمية والتطور الاقتصادي الذي تروج له الأنظمة السياسية في كل برامجها للبقاء متشبثة بالحكم في كل الدول العربية.

2- تعطيل مؤسسات المجتمع المدني.

يشهد المجتمع المدني في العالم العربي، محاولات تسييسه والسيطرة عليه واحتوائه من طرف المجتمع السياسي السلطوي، وهذا ما قاده إلى عدم بلوغ أهدافه، نتيجة لازمة عدم الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع المدني في الاقطار العربية، وحتى في الحالات التي تعترف فيها الدولة بأهمية مؤسسات المجتمع المدني، فإنها تبادر بوضع القوانين والقيود القانونية والإدارية مما يمكنها من مراقبة حركة هذه المؤسسات والحد من نشاطاتها الهادفة، ومن ذلك بعض التشريعات التقييدية المتعلقة بعمل الجمعيات الأهلية Community association وتقييد الحركات العمالية من المشاركة في الحياة السياسية والنقابية بشكل فعال، ومن ذلك أيضاً لجوء بعض الحكومات العربية إلى فرض القيود القضائية على النقابات لأسباب تتصل بنشاط الحركات النقابية نفسها، بل تلجأ بعض الحكومات العربية أحياناً إلى حل منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان لمجرد قيام هذه المنظمات بكشف الانتهاكات التي تتعرض لها وضعية حقوق الإنسان⁽²⁾.

(1)- صبري زابر السعدي، "الإقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية"، المستقبل العربي، العدد 249، نوفمبر 1999، ص 32.

(2)- محمد صالح نغم، "مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟: دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 39/38، 2009، ص 149، 150.

على الرغم من وجود تفاوتات بين الدول العربية من حيث طبيعة تنظيمات المجتمع المدني ومدى كفاءتها وفعاليتها effectiveness and efficiency، إلا أن المجتمع المدني في معظم هذه الدول يتسم بالضعف والهشاشة. ويمكن فهم ذلك في ضوء عدة تحديات أهمها⁽¹⁾:

- غياب أو ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني، حيث تتمثل أساسا في ظاهرة تسييس العمل النقابي، والإنقسام داخل النقابات الذي يعكس حالة من الصراع بين القوى السياسية المتناقضة.

- أزمة لتمويل المجتمع المدني، حيث تشير هذه المسألة إلى الدور السلبي للدولة في استخدام التمويل كسلاح لفرض سيطرتها على تنظيمات المجتمع المدني التي تتلقى مساعدات مالية من الدولة، وهو ما يفقدها إستقلاليتها ويجعلها في العديد من الحالات إمتداد لأجهزة الدولة.

- تأثير التكوينات الإجتماعية التقليدية The traditional في تنظيمات المجتمع المدني، من خلال العلاقة بين الدول العربية والمجتمع المدني المتميزة بحالة من إنعدام الثقة بين الطرفين خاصة بين الحكومة والجمعيات التي تحاول وتسعى للحفاظ على إستقلاليتها أمام تدخل أجهزة الدولة لإخضاعها لإرادتها وسياساتها، فالدولة في العالم العربي ونظرا لعوامل تاريخية Historical factors وإجتماعية وثقافية، تقوم على الهيمنة والوصايا على مجتمعاتها، ومنها الجمعيات، حتى بعد الإنفتاح المظهري، وقد تجلى هذا التصور في شكل قانوني وفي شكل ممارسات سياسية وإدارية غير قانونية تستند على المنطق الاحتكاري لكل شيء في المجتمع⁽²⁾.

إن محدودية دور المجتمع المدني في البلدان العربية يرجع إلى الطابع التسلسلي للنظم الحاكمة في العالم العربي، كما يرجع إلى أزمة الدولة الوطنية القطرية التي تلقي بتأثيراتها السلبية على المجتمع المدني، كما أن ضعف مقومات الديمقراطية في الواقع

(1)- ابتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 97، 2011، ص 708، 709.

(2)- أحمد ثابت، الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص 99.

الإقتصاديو الاجتماعي والثقافي في البلدان العربية قلص من إمكانية تطور المجتمع المدني، إلى جانب ضعف تنظيمات المجتمع المدني نفسها، حيث تفتقد هذه المؤسسات لآليات البناء المؤسسي فضلا عن عدم وجود القدرات التي تقود عملية التأهيل Qualification process لهذه المؤسسات، التي تتميز بغياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل كثيرا من منظمات المجتمع المدني في الأقطار العربية⁽¹⁾.

المحور الثالث: أزمات المرحلة الانتقالية في ظل الثورات العربية

1- أزمة بناء التوافق الوطني.

أ- واقع الثورات العربية ومحركاتها:

ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء العالم من شرق أوروبا إلى أمريكا اللاتينية، وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط Middle East كتركيا وإيران، مما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الإسلامية وقيم الديمقراطية⁽²⁾.

بيد أن اندلاع سلسلة من الثورات الشعبية العربية في أكثر من بلد عربي منذ عام 2011 أدى إلى إعادة النظر في المقولات السابقة. فقد أحدث مسار الثورات العربية، المعروفة إعلاميا بالربيع العربي Arab Spring، الكثير من التغيرات في ديناميكيات القوة والنفوذ في المنطقة العربية، وادخلها في موجة من التحولات والتغيرات المرتبطة بقضايا السلطة والشرعية والثروة والتنمية والانتماء والسياقات الإقليمية والتفاعلات ضمن تشابك البيئتين الوطنية والدولية. فهذه السياقات كشفت عن الفجوة التنموية والديمقراطية، التي تفصل الشعوب العربية عن غيرها من شعوب العالم، ففي حين حققت كثير من الدول لشعوبها مسارات جيدة في التمثيل السياسي والديمقراطي ومعدلات مرتفعة من التنمية والتطور الاجتماعي، كشفت أحداث الربيع العربي عن حجم المأزومية السياسية والترهل الاجتماعي والإخفاق التنموي التي يزرع تحته ملايين الأفراد في الدول العربية بالرغم من توفر الموارد المالية والبشرية الكفيلة بتحقيق التنمية في ابعادها المختلفة.

(1)- محمد صالح نغم، مرجع سبق ذكره، ص152.

(2)- خليدة كعسيس، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، المستقبل العربي، العدد 421، مارس 2014، ص221.

فأحداث الربيع العربي جاءت كثمرة لعقود من الغضب المكتوم والذي تفنن الاستبداد العربي السلطوي على إحكام كبته بذرائع مختلفة، منها أن معركة العرب الكبرى ليست في الداخل، ولكنها في الخارج ضد الهيمنة الأجنبية وتحرير فلسطين، والإدعاء بأن العدالة الاجتماعية Social justice أهم من الديمقراطية، حيث تبين بعد أكثر من ستة عقود من الاستقلال أنه لم تتحرر فلسطين ولم تتحقق العدالة المرجوة ولا التنمية المنشودة، بل أن الأنظمة العربية التي طالما رددت هذه الأعدار كانت ضالعة في التعامل مع الغرب⁽¹⁾.

ب- أزمة بناء التوافق الوطني في المرحلة الإنتقالية:

واجه المسار الإنتقالي في بعض بلدان الثورات العربية على إمتداد عدة سنوات مرحلة تاريخية دقيقة، كادت تعصف بجهد ما بعد الثورة، فتزايدت وتيرة العنف، وغلاء المعيشة، واحتدام الصراع على السلطة، وصعود العصبية الجبهوية والإيديولوجية من حين لآخر، وعودة رموز النظام القديم، وبروز نذر الثورة المضادة Counter-revolutionary⁽²⁾.

فالانتفاضات العربية، وإن أسقطت أنظمة استبدادية، إلا أنها لم تحل المشكلة الجوهرية والمتمثلة في هوية الدولة والنموذج المجتمعي، بل يذهب البعض إلى الاعتقاد بأن النجاحات التي حققها تيار الإسلام السياسي Political Islam ستزيد المشكلة تعقيدا، خصوصا في البلدان التي تعرف تعددية طائفية ودينية، وهو ما ينعكس سلبا على إشكالية التوافق consensus الوطني في هذه الدول بالرغم من أن الديمقراطية هي الكلمة الرئيسية في الخطاب السياسي الإسلامي، إلا أن الممارسات الميدانية أثبتت انحراف بعض الأحزاب الإسلامية عن جوهر الديمقراطية، والمتمثلة في احترام التعددية السياسية والدينية والمذهبية، كما أن صعود الإسلاميين للحكم أزعج المؤسسة العسكرية في بعض الدول التي بدأت تتخوف من سيناريوا الفوضى والإنتقال على

(1)- سعد الدين إبراهيم، " الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة الطريق"، المستقبل العربي، العدد 399، ماي 2012، ص135.

(2)- أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، مجلة سياسات عربية، العدد 6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص1.

مبادئ وقيم الممارسة الديمقراطية⁽¹⁾.

فمن خلال استقراء واقع الأزمة التوافقية في دول الثورات العربية أو الحراك الشعبي، يمكن ملاحظة وجود تباين بين الدول التي طالتها هذه الأحداث لجهة بناء التوافق الوطني ومسار توطيد الانتقال الديمقراطي وتغيير النظام السياسي. وتبعات ذلك أمنياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث انه يلاحظ التعثر الواضح في احلال الادبيات الثورية وشعارات التحول والانتقال محل التركة القديمة من الشعارات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي كرسها الأنظمة العربية لعقود طويلة في كل البنى الاجتماعية والسياسية العربية.

ففي التجربة التونسية بوصفها مهد الثورات العربية، مسار التحول الديمقراطي لم يكن سلساً تماماً، فقد شهدت تحولاً ديمقراطياً في أول انتخابات حرة ونزيهة على مستوى الدولة ونزاعات حول سلطات الحكومة الإنتقالية، خاصة بعد تشكيل الجمعية التأسيسية في جانفي 2012، كما أن نجاح الإسلاميين في الإندماج داخل النظام السياسي وإشراكهم للأحزاب العلمانية Secularism في تشكيل حكومة إنتلافية كان بمثابة سبب آخر يدعوا إلى التفاؤل، لكن تسارع وتيرة العنف والإغتيالات التي طالت عدد من النشطاء السياسيين والناخبين أدت إلى إنبهار عدد من الحكومات وتعطيل العملية السياسية⁽²⁾.

أما بالنسبة لبقية الدول التي شهدت أحداث الثورات الشعبية كمصر وليبيا واليمن والسودان وسوريا، فإن عملية بناء التوافق السياسي لازلت تجابه صعوبات بنيوية وسياسية موضوعية تتعلق بالاستقطابات الداخلية في كثير منالدول العربية بين فعاليات الثورات الشعبية وبقايا الدولة العميقة، ونتيجة للتدخلات الخارجية التي أضحت فواعل أساسية تحول دون بناء التوافقات الداخلية وتدفع إلى إطالة الأزمات الناجمة عن الحراك الشعبي العربي في هذه الدول.

2- أزمة الانفلات الأمني وانحيار الدول.

تؤكد الحالة الراهنة للثورات العربية بأن مرحلة ما بعد الثورة، أو ما بعد سقوط النظام

(1)-Erzsebet Rozsa,"The arab spring Its Impact on the Region and on the Middle East Conference", **Policy Brief**, No 9/10, AUGUST 2012, p17.

(2)- لوريل إي ميلر وجيفري مارتيني، " التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم"، معهد أبحاث الدفاع الوطني RAND، 2013، ص9.

لا تعني نهاية الثورة، كما لا تعني نجاحها بالضرورة، بل هي تجربة قاسية يعيشها المجتمع بأسره سواء من الناحية الأمنية أو التنظيمية، أو مستوى المعيشة في ظل الإقتصاديات المترهلة، والتناقضات القيمية، ومواجهة الثورة المضادة والمحاولات الانقلابية⁽¹⁾.

تشمل التهديدات الأمنية خلال المرحلة الإنتقالية طائفة واسعة من المسائل، بعضها تلك المتعلقة بالدولة ككيان، كما هو الأمر في ليبيا والحالة الهشة التي تمر بها، وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها لخطر التحول إلى دولة فاشلة، كما تشمل هذه التهديدات أيضا ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يجد تعبيراته في صراعات مناطقية وقبائلية⁽²⁾، وهي صراعات تذكرها عوامل داخلية، وأخرى خارجية، وفيما يكون التحدي أكبر، لأن حقوق الإنسان تكون المتضرر الأكبر في منطقة الصراعات الأهلية بين الفرقاء، فلو أخذنا الأزمة السورية كمثال، فإنها بدأت تحت عنوان تحقيق طموحات الشعب السوري في الديمقراطية والإصلاح وانتقلت من الإحتجاجات السلمية Peaceful protests إلى مواجهة مسلحة وتدخلات من قوى خارجية، وهي تدخل مرحلة التقسيم والتفتيت الفعلي في إطار مخطط جديد (سايكس- بيكو) Sykes-Picot يقسم سورية إلى عشرة كيانات⁽³⁾.

فقد أكدت التطورات الدرامية التي شهدتها بلدان الثورات العربية، أنها تعاني أزمات حادة ومتزامنة ومتراصة، الأمر الذي جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد، وتتجلى أبرز تلك الأزمات في استمرار حالة من الانفلات الأمني مع تصاعد أعمال العنف والإرهاب، وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تدهور أداء السياسة العامة Public Policy وتطور العلاقات المدنية - العسكرية، وما يقترن بها من مخاطر عسكرية السياسة وتسييس الجيش، وتزايد الإختراق الخارجي بما يمثل تهديدا للأمن القومي، فضلا عن أزمة إعادة بناء مؤسسات

(1)- محمد عبد الكريم الحوراني، "ما بعد الثورة: القوى الفاعلة ومسارات العقلنة"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 2، 2015، ص 356.

(2)- يوسف محمد الصوراني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقارنة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، العدد 416، أكتوبر 2013، ص 259.

(3)- عبد الإله المنصوري، "الديمقراطية وحقوق الإنسان: محنة الأمة بين سندان التسلط ومطرقة الفوضى والحروب الداخلية"، المستقبل العربي، العدد 437، جويلية 2015، ص 108.

الدولة Rebuilding State Institutions⁽¹⁾.

ففي الوقت الذي تظل ليبيا مثلاً بحاجة ماسة إلى إثبات الدولة والسلطات الإنتقالية لشرعيتها وسيطرتها على مصادر العنف والقوة، على عكس من ذلك يبدو يظل الصراع في سوريا غير قابل للتنبؤ بنهايته، فلم يعد من الممكن إخفاء حقيقة أن الصراع السياسي ليس مجرد صراع بين قوى حاكمة إستبدادية وأخرى معارضة ديمقراطية، بقدر ما هو صراع محتدم بين تصورين مختلفين لهوية الدولة، تتقاطع فيها التدخلات الإقليمية والدولية مع الاصطفافات الداخلية متعددة الولاءات للقوى الخارجية، فالعديد من القوى الإقليمية والدولية ساهمت في تغذية النزاع السوري، إذ تدل المؤشرات الميدانية على وجود حسابات إستراتيجية لهذه الدول، التي إتخذت سوريا مكاناً لفرض هيمنتها في إطار حرب الوكالة أو ما يصطلح عليه بالحرب الباردة الجديدة⁽²⁾.

إن حالة ضعف الدولة وفشلها والتي ظهرت في بلدان الثورات العربية، تفسر بروز الطائفية في الصراعات الجديدة في العالم العربي New conflicts in the Arab world، فقد دفع تراجع الدولة بالإضافة إلى أعمال العنف التي تمارسها أقليات Minorities تسيطر على الدولة، دفعت المواطنين في هذه البلدان إلى اللجوء إلى الهويات والجماعات الطائفية من أجل تأمين الحماية الأساسية التي لا تستطيع الدولة أن تقدمها، كما بحثت هذه الجماعات عن حلفاء Allies خارجيين للحصول على الدعم في الصراعات السياسية والعسكرية المحلية⁽³⁾.

لم تفص ثورات الربيع العربي إلى بناء ديمقراطيات مستقرة كتلك التي أفرزها إنهار الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا، إنما دفعت بالدول العربية إلى الوراء، وأدخلتها في نفق مظلم من صراعات داخلية وإنهيارات مؤسساتية وتفكك الدول، فالدولة مغيبة في ليبيا، والجيش عاد إلى الحكم في مصر، والحرب الأهلية Civil war دمرت الدولة

(1)- علي الدين هلال، "حالة الأمة العربية: 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير"، المستقبل العربي، العدد 424، جوان 2014، ص 12.

(2)-Roby Barrett, The Collapse of Iraq and Syria: The End of the Colonial Construct in the Greater Levant, Florida: JSOU Press, December 2015, p89.

(3)- غريغوريغوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، الدوحة: مركز بروكنجز، جويلية 2014، ص 10.

السورية، واليمن على شفا التقسيم⁽¹⁾.

الخاتمة

يتبين لنا من خلال ما سبق ذكره، أن الدولة الوطنية في العالم العربي تعاني من عدة أزمات أهمها معضلة الهوية الوطنية التي تتمثل في التنازع بين الانتماء للأمة العربية الإسلامية الذي يتغذى من التاريخ والدين أو الانتماء للدولة الوطنية التي كرسها النظام الوستفالي، أو الولاء لكيانات إثنية عبر وطنية سيما في ظل موجات العنف المرتبطة بالثورات العربية الذي تشهده المنطقة العربية منذ عام 2011، والتي جاءت نتيجة لسوء أداء أنظمة مابعد الإستعمار بفعل التراكمات داخل المجتمعات العربية جراء الفساد السياسي والعناء الإقتصادي والتهميش الاجتماعي، مما أدى الى فقدان الشرعية التاريخية والسياسية للأنظمة الباتريمونيالية وإحياء الانتماءات الإثنية والجهوية التي تعمل على تكريسها طبقة طفيلية تستخدمها القوى الإقليمية المافياوية الجديدة في المنطقة العربية لتكريس أجندتها وإستراتيجياتها في الهيمنة على الدول العربية.

من الناحية العملية، فإن الثورات العربية وإن أسقطت أنظمة قمعية، فإنها لم تحل المشكل الجوهري المتعلق بهوية الدولة الوطنية سيما في ظل الصراع الجديد بين مشروع الدولة الوطنية والدولة الدينية كما تشمل أزمات الدولة الوطنية في العالم العربي طائفة واسعة من المسائل أهمها تلك المتعلقة بمسألة كينونة الدولة الوطنية في حد ذاتها في ظل مخاطر تعرضها للانهايار والتفكك وتحولها لدول فاشلة والاتجاه نحو صوملة العالم العربي.

المراجع

- المراجع العربية:
- بلقزيز عبد الإله وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

(1)- إمتانيس شحادة ونديم روحانا، "رؤية إسرائيلية للثورات العربية"، مؤسسة مدى الكرمل، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية. تم تصفح الموقع في: 2018/02/23.

http://mada-research.org/programs/israel_studies_arabic

- الجابري محمد عابد، مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- جاد الكريم الجباعي، "الاندماج الاجتماعي في بلد واحد: من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني"، ط1، في: أحمد بلعكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، الدوحة، ماي 2014.
- سهيل الحبيب، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.
- عبد الإله بلقزيز، "آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي"، المستقبل العربي، بيروت: العدد: 443، جانفي 2016.
- غليون برهان، نقد السياسة: الدولة والدين، ط4، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، 2007.
- مروان بشارة، العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.
- مبروك ساحلي، "أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015/2014 ص ص 148، 149.
- محمد عمر أحمد، "واقع وإشكالية الهوية العربية بين الأطروحات القومية والإسلامية: دراسة من منظور فكري مقارن"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
- هشام لويثي، "التنمية السياسية بالوطن العربي: دراسة تحليلية وصفية للإختلالات البنيوية والإصلاح السياسي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
- يوسف زدام، "دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة في البلدان العربية"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013 / 2012.
- إيتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 97، 2011.
- أحمد ثابت، الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999.

- أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد: 2، 2008.
- أماني قنديل، الإسهام الإقتصادي والإجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، القاهرة: الشبكة العربية للأبحاث، 1999.
- أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، مجلة سياسات عربية، العدد 6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014.
- جون كنيث غالبريت وستانيسلاف مينشيكوف، الرأسمالية والإشتراكية والتعايش السلمي، ترجمة: هشام متولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
- حافظ أبو سعدة، "الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط: الحكم المركزي الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، ربيع 2007.
- حسن كريم، "الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية"، في: الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2013.
- حسن محمد الزين، الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت: دار القلم الجديد، ط1، 2013.
- خليفة كعسيس، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، المستقبل العربي، العدد 421، مارس 2014.
- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2013.
- سعد الدين إبراهيم، "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة الطريق"، المستقبل العربي، العدد 399، ماي 2012.
- شفيق بومنيجل، "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع وإستشراف المآلات"، المستقبل العربي، العدد 398، أفريل 2012.
- صالح زباني، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة باتنة، ديسمبر 2003.

- صبري زابر السعدي، "الإقتصاد السياسي للتنمية والإندماج في السوق الرأسمالية العالمية"، المستقبل العربي، العدد 249، نوفمبر 1999.
- الطاهر بلعور، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006.
- طاهر كنعان، "الإمكانات الإقتصادية العربية"، المستقبل العربي، العدد 252، فيفري 2000.
- عبد الإله المنصوري، " الديمقراطية وحقوق الإنسان: محنة الأمة بين سندان التسلط ومطرقة الفوضى والحروب الداخلية"، المستقبل العربي، العدد 437، جويلية 2015.
- عبد الإله بلقزيز، الإصلاح السياسي والديمقراطية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ط1، 2007.
- عبد الرحمن حمدي، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، الأردن: جامعة آل البيت، 2000.
- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981.
- علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أفريل/ ماي 2014.
- علي الدين هلال، "حالة الأمة العربية: 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير"، المستقبل العربي، العدد 424، جوان 2014.
- علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، الدوحة: مركز بروكنجز، جويلية 2014، ص10.
- فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جامعة ورقلة، جوان 2014.
- فرحاتي عمر، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جامعة بسكرة، جوان 2002.
- لوريل إي ميلر وجيفري مارتيني، "التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم"، معهد أبحاث الدفاع الوطني RAND، 2013.

- محمد صالح نغم، "مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟: دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 39/38، 2009.
 - محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، المستقبل العربي، العدد 431، جانفي 2015.
 - محمد عبد الكريم الحوراني، "ما بعد الثورة: القوى الفاعلة ومسارات العقلنة"، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد 8، العدد 2، 2015.
 - منصور الراوي، "التنمية المستقبلية والإعتماد على الذات في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، عدد 81، مارس 1991.
 - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، أوت 2013.
 - ميشيل شيخة، "إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 1، 2006.
 - يوسف بن يزة، "الدولة والطائفة في عصر العولمة دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة- لبنان نموذجاً-". أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012/2013.
 - يوسف محمد الصوراني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، العدد 416، أكتوبر 2013.
- المراجع الأجنبية:

- Erzsebet Rozsa, "The arab spring Its Impact on the Region and on the Middle East Conference", Policy Brief, No 9/10, AUGUST 2012.
- Kumaras Wamy, "how ami ? The identity crisis in the middle east", Middle East Review of International Affairs, vol10,no 01, march 2006.
- Roby Barrett, The Collapse of Iraq and Syria: The End of the Colonial Construct in the Greater Levant, florida: JSOU Press, December 2015.

مواقع الانترنت:

- إмпاناس شحادة ونديم روحانا، "رؤية إسرائيلية للثورات العربية"، مؤسسة مدى الكرمل، حيفا: المركز العربي للدراسات الإجتماعية والتطبيقية. تم تصفح الموقع في: 2018/02/23

http://mada-research.org/programs/israel_studies_arabic

- الحزب الشيوعي السوري الموحد، "أزمة الهوية أم أزمة إندماج"، جريدة النور، سورية، العدد 711، 22 شباط 2016. تم تصفح الموقع في: 2018/2/17

<http://www.an-nour.com>

- حسان حيدر، "في إنتظار انهيار سوريا"، جريدة الحياة، بيروت، 2 / 06 / 2015، تم تصفح الموقع في: 2018/02/22

<http://www.alhayat.com/Opinion/Hassan-Hayder/9637613>

- عبد الإله بلقزيز، "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، تم تصفح الموقع في: 2018/02/19

www.swissinfo.ch/media/cms

- عبد اللطيف صلاح، "المنظمات الدولية والإقليمية وتحولات الربيع العربي". تم تصفح الموقع في: 2018/2/23

<http://fekr-online.com/index.php/author>

- عبد المنعم منيب، "تحديات ما بعد الثورة المصرية". تم تصفح الموقع في: 2018/2/23

<http://arabsi.org/attachments/article/1268>

- غازي الصوراني، "العولمة وطبيعة الأزمات السياسية الإقتصادية والإجتماعية في الوطن العربي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 585، 8 / 9 / 2003. تم تصفح الموقع في: 2018/02/ 22

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9533>

- محسن أبو رمضان، "التوافق الوطني هو المخرج الوحيد للأزمة المصرية". تم تصفح الموقع في: 2018/2/25

<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=164057>

- وليد خالد، "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية". تم تصفح الموقع في: 2018/02/19

<http://www.azzaman.com/?p=29712>